

أبحاث ودراسات في قطاع النفط والثروة المعدنية

تقرير عن ورشة العمل المخصصة للإدارة العليا ضمن برنامج الجودة الشامل للمعايير والمواصفات

إعداد مديرية الدراسات العلمية والبيئة

بإشراف المستشار د.م محمد رياض زرقا

شاركت مديرية الدراسات العلمية والبيئة ممثلة بالسيد ك عمر الضحاك معاون رئيس دائرة البيئة في ورشة العمل المخصصة للإدارة العليا ضمن برنامج الجودة يوم الأحد في 2009/5/3 في فندق الشيراتون.

وتم مناقشة محاور وقضايا عدة عبر محاضرات القاها المشاركون كالتالي:

المحاضرة الأولى بعنوان **An Approach to Establishing the Quality Infrastructure**

من قبل السيدة Daniela-Clejanu التي ذكرت أن الحركة الحرة للبضائع تعتمد على عدة معايير وخطوات يجب تطبيقها هي

1- المعايير Standards وهي مواصفات ومتطلبات طوعية ولكنها تسهل دخول البضائع إلى السوق العالمية

2- القياس Metrology وهناك فرق بين علم القياس العلمي والصناعي.
القياس العلمي : هو تنظيم وتطوير أعلى المستويات من معايير القياس

القياس الصناعي : هو مطابقة أجهزة القياس المستخدمة في الصناعة والإنتاج و الاختبار

3- الاختبار testing وهي التحقق من مدى التطابق بين خصائص المنتج والمعايير المطلوبة .

4 – الشهادة Certification وهي وثيقة رسمية تعطى للمنتج بعد التحقق من مطابقته للمعايير المطلوبة .

5- الاعتمادية Accreditation وهي إجراء تحقق آخر من المنتج بحيث يحقق مواصفات محددة و دقيقة .

إن تطبيق المعايير يدعم التطابق والتوافق مع متطلبات السوق العالمية وتسمح بإنشاء صناعات جديدة وانتشار التقنيات الحديثة وهي عامل حاسم في فهم السوق واستمرارية التعامل معه.

كما أشارت المحاضرة إلى بعض شروط التجارة العالمية ومنها أن المنتجات في العالم يجب أن تكون متفقة فيما بينها وأن تؤدي الغرض المطلوب منها بالجودة المتوقعة.

كما أن السوق يتطلب دائماً معايير مرتفعة للسلامة والجودة والاستدامة ومتابعة دائمة لخطى التطور التقني التي تتطور وتتغير بشكل متسارع

- إن الجهات التي تعطي الشهادات والاعتمادية هي جهات محلية ولكن لها ارتباطات مع جهات إقليمية وعالمية ذات مستوى أعلى

- كما أن هناك عدة نماذج لهذه الجهات المسؤولة عن الجودة منها العام ومنها الخاص ومنها المشترك وعلينا معرفة أي هذه المجالات يناسب سوريا ومن سيمول مثل هذه الجهات هل الحكومة أم الصناعة أم كلاهما معاً .

المحاضرة الثانية بعنوان Conformity Assessment ألقاها الخبير Ramon Rovira

-إن تأكيد التقييم يعني أن هذه البضاعة والخطوات المنفذة من قبل الأشخاص أو المؤسسات قد اتبعت كافة التعليمات المطلوبة منها . وهي تعطي شهادات للأشخاص ونظام الجودة ونظام الجودة البيئي .

و تقوم بإجراء تقصي واختبار ومعايرة للمنتجات هناك قسم تطوعي وقسم إجباري مفروض من قبل القانون التطوعي عند وضع علامة الجهة المسؤولة عن المطابقة على هذا المنتج يعني أن يحقق متطلبات هذه الجهة (كالمواصفة القياسية السورية)

أما الإجباري فهو وضع علامة مطابقة المنتج للاتحاد الأوروبي CE عند الرغبة في تسويق إلى دول أوروبا وهذه العلامة تعني الضمان بالنسبة للمستخدم على الإنسان والحيوان والبيئة بشكل عام فعند وضع هذه العلامة تكون هناك سهولة في تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي .

! كما أشار إلى أن جميع المختبرات في سوريا التي تجيز للمنتجات أن تدخل إلى السوق هي مختبرات حكومية بينما في أوروبا هي مختبرات خاصة وهذا أفضل لأن الأمر يتطلب من الحكومة مراقبة هذه المختبرات الخاصة فقط وليس كل شيء

المحاضرة الثالثة بعنوان Metrology-Accreditation ألقاها السيد Viggo Munck

-وفيها بين أن علم القياس يخضع لمعايير تجارية وحكومية وأن القياس الجيد يحسن من نوعية المنتج وقيمه وفيها يتم التأكد من صحة القياس ومقارنة دقة الأدوات المستخدمة في القياس، وفي سوريا هناك المخبر الوطني للمعايير والمعايرة وهو قمة الهرم في سوريا بالنسبة للقياس ويرتبط مع هيئات إقليمية وعالمية لسلسلة القياس والأدوات المستخدمة فيه تخضع جميعا لاتفاقية المتر

أما الاعتمادية فهي إعطاء شهادة للمنتج من قبل السلطة تثبت مصداقيته وأنه مطابق للمواصفات المطلوبة والمحددة بحيث يعطى المنتج بعد عمليات الفحص والتدقيق شهادة تضمن جودته وأنه مطابق للمعايير المحددة وفق القانون ومتطلبات السوق.

المحاضرة الرابعة بعنوان Market Surveillance ألقاها السيد Ramon Rovira

يجب مراقبة المنتجات الموجودة في الأسواق سواء كانت محلية أو مستوردة وإخضاعها لإجراءات مطابقة لتقييم مدى مطابقتها للتشريعات الفنية والوطنية الخاصة بهذه المنتجات

وذكر أنه في الاتحاد الأوروبي تتم هذه المراقبة قبل نزول المنتج إلى السوق وبعد نزوله وهي مسؤولية عدة جهات مختلفة منها الشرطة والسلطات القضائية ولكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي جهة مسؤولة عن مراقبة السوق بإمكانها أن تزج المخالفين في السجن

المحاضرة الخامسة بعنوان برنامج الجودة في سوريا في سوريا

! الهدف العام لبرنامج الجودة في سوريا هو المساهمة في زيادة التجارة مع الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى من خلال مرحلة هي :

- 1- مقارنة التشريعات الفنية ومواءمة البنية التحتية للجودة وفق المتطلبات العالمية في القطاعات التي يتم اختيارها .
- 2- تحسين البنية التحتية للجودة .
- 3- تحسين جودة المنتج السوري إلى المستوى المنافس عالمياً .

وقد قطع البرنامج سنة حتى الآن من أجل مدة تنفيذ البرنامج والتي هي أربع سنوات بكلفة حوالي 12 مليون يورو .

كما تحدث عن دور الإدارة العليا في دعم البنية التحتية للجودة من خلال :

- 1- وضع سياسة الجودة وأهداف الجودة للمؤسسة والمحافظة عليها .
- 2- ترويج سياسة الجودة وأهداف الجودة عبر المؤسسة من أجل زيادة الوعي والتحفيز والمشاركة.
- 3- ضمان التركيز على متطلبات الزبون عبر المؤسسة.
- 4- ضمان تطبيق العمليات المناسبة للتمكن من تحقيق متطلبات الزبائن والأطراف المعنية الأخرى في تحقيق أهداف الجودة.

الوضع الراهن للبرنامج يتطلب :

- 1- اعتماد خطة العمل في الأولوية القطاعية .
 - 2- مسح عام للمخاطر والبدء بتحديد الاحتياجات .
 - 3- حصر القوانين والتشريعات المعمول بها في سوريا .
 - 4- تحديد مجموعات العمل لكافة مكونات البرنامج .
- هناك في سوريا عدة تحديات حيث تسعى المؤسسات إلى جودة أفضل وإنتاج أسرع بسعر أرخص في حين تهدف الحكومة إلى تحقيق متطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتحسين التجارة وفي النهاية أوضح انه لا يمكن لبرنامج الجودة أن يغطي كامل احتياجات البيئة التحتية للجودة في سوريا لكنه يعتبر حجر الزاوية لتطوير نظام الجودة في سوريا وفق الممارسات العالمية . وهذا يحتاج إلى وقت والتزام دائم من الإدارة العليا لدعمه ورعايته .